أثر النفقات العامة على التنمية الاقتصادية في العراق

قصي عبدالله خلف

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر النفقات العامة على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة الزمنية بين (٢٠٠٣-٢٠١٥)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بيان الأثر القياسي للنفقات العامة باعتبارها المتغير المستقل على مؤشرات التنمية الاقتصادية للسلسة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٥) المتمثلة بـ: (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews.9)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للنفقات العامة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المذكورة أعلاه، وأوصت الدراسة إلى أن على الجهات المسؤولة مراجعة التجارب السابقة والاستفادة العملية من نتائجها التنموية والعمل على تلافي النتائج السلبية السابقة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم.

Abstract:

The study aimed to show the effect of public expenditure on the economic development in Iraq during the period from 2003 to 2015. In order to achieve the objectives of study, the researcher used the descriptive analytical method to show the econometric effect of public expenditure, as an independent variable, on the economic development indicators of the time series (2003 -2015) represented by "Gross Domestic Product (GDP), unemployment, inflation" using the statistical program "EViews.9". The study found that there is a significant effect of public expenditure on the above-mentioned indicators of economic development. The study recommended that the entities in charge should review the previous experiences, benefit practically from their developmental results, and work on avoiding the effects of the previous negative results on the economic development indicators represented by "Gross Domestic Product (GDP), unemployment, inflation".

المحور الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعد النفقات العامة أداة مهمة في الدراسات المالية التي تستخدمها الدولة كوسيلة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وكذلك هي أداة تُمكن الحكومة من تحقيق ما تسعى به إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما ان السياسة الإنفاقية في العراق يجب أن تكون قائمة على زيادة النفقات الاستثمارية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وصولاً إلى زيادة وديمومة الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يواجه الاقتصاد العراقي ومنذ تغير النظام الاقتصادي بعد سنة (٢٠٠٣) مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. حيث انعكس ذلك سلبياً على التنمية الاقتصادية في ظل التحول نحو آلية السوق لذا فإنه يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي:

- إلى أي مدى تتأثر متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق بالنفقات العامة؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تأثرت بالنفقات العامة في العراق؟
- هل هناك علاقة بين الموازنة العامة وبنودها المختلفة على مؤشرات التنمية الاقتصادية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لبيان طبيعة العلاقة بين النفقات العامة ودورها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) معتمدين في ذلك على مضمون نمو الاقتصاد العراقي وتحليل العلاقة بينهما ومن هذه المؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم).

رابعاً: أهمية الدراسة:

إن النفقات العامة تعتبر من الدعامات الأساسية لتحديد أولويات التنمية الاقتصادية وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها توضح أثر النفقات العامة في متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق وإلى أي مدى يمكن أن تتأثر عجلة التنمية الاقتصادية في العراق بالنفقات العامة.

خامساً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية على النحو التالي:

هنالك علاقة قوية بين النفقات العامة والعديد من متغيرات التنمية الاقتصادية وبالتالي هنالك تأثير مهم للنفقات العامة على متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق ومن هذه المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم).

سادساً: منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي وهو خاص بالجانب النظري للدراسة المتعلق بالتعرف على النفقات العامة وأثرها على أهم متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق، كما اعتمد الباحث في توضيح واستنتاج العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة الحالية على برنامج Eviews.9 من أجل التوصل إلى أفضل النتائج خلال مدة الدراسة للوصول إلى هدف الدراسة وهو معرفة أثر النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتضمن الحدود الزمنية للدراسة للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥).

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية في دولة العراق تحديداً.

المحور الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة في العراق

أولاً: مفهوم النفقات العامة:

تتضمن النفقات العامة للدولة جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت جارية أم استثمارية، والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لاسيما البطالة (هوشيار معروف، ٢٠٠٥، ص: ٢٦٧).

وتنقسم النفقات العامة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين فرعيين هما:

١. **النفقات الجارية Current Expenditures:**

وتتضمن نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير عمل المرافق العامة للدولة.

٢. **النفقات الاستثمارية Investment Expenditures:**

والتي تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية (المهايني، وسلوم، ٢٠٠٨، ص: ٧)، ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية، أنه يمثل المحدد الثاني للدخل القومي بعد

الاستهلاك، كما تتأتى أهميته من كونه أكثر العوامل عرضة للتقلب وتبعاً لذلك تحدث تقلبات عدة في النشاط الاقتصادي، إذ لاحظ الاقتصادي كينز أن أي زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري الخاص سيولد قدراً أكبر في حجم الدخل القومي من خلال آلية عمل المضاعف (رسن، ٢٠٠٨، ص: ١٢).

إن عملية فصل النفقات العامة إلى جارية واستثمارية في الموازنة العامة تعد ذات أهمية كبيرة، إذ إن عدم الفصل بينهما يسهم في إرباك التحليل الاقتصادي والصياغة اللاحقة للسياسة المالية، وفي حالة عجز الموازنة يجب معرفة هل إن هذا العجز يمول المدفوعات التحويلية (النفقات الجارية) أو الاستثمار طويل الأجل (النفقات الاستثمارية)، (Robert Eisner: 2010, P: 140)

إن أهمية أي عنصر من جانبي الموازنة العامة يختلف من بلد إلى آخر بحسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبع ومدى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه، إذ تحتل الضرائب نسبة مهمة من إيرادات الموازنة العامة في أغلب البلدان المتقدمة في الوقت الذي لا تشكل فيه سوى نسب متواضعة من إيرادات موازنات البلدان النامية لاسيما النفطية، إذ تعتمد هذه البلدان وبشكل كبير على النفط لتمويل الموازنة. كما أن أهمية الإنفاق هي الأخرى تختلف من بلد إلى آخر، إذ تشكل النفقات الجارية الحصة الأكبر في جانب النفقات العامة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، وهذا ما يفسر الطبيعة الاستهلاكية لهذه البلدان أكثر من الاستثمارية.

ثانياً: تحليل جانب النفقات العامة في العراق:

تعد النفقات العامة أداة رئيسية ضمن أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدول لاسيما النامية للتأثير في النشاط الاقتصادي، كما تعد أيضاً مؤشر على دور الدولة وتوجهاتها في النشاط الاقتصادي، حيث ترسم حدود الدور الذى تروم الحكومة أن تلعبه لتوجيه ذلك النشاط بما ينسجم والأهداف العامة التي يتم اعتمادها، وبالتالي فإن استقراء معطيات النمو والاستقرار لاسيما عبر تحليل هيكل النفقات العامة واتجاهاتها يعد مدخلاً مهماً في تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في الوصول إلى أهدافها، إذ إن معطيات نجاحها في تحقيق هذه الأهداف يؤثر بشكل كبير على مرتكزات الاقتصاد المالية وتطوراتها المستقبلية.

إن أهمية النفقات العامة لم تعد تتمثل في الجانب الكمي (حجم النفقات) فقط، وإنما تعدتها لتأخذ الجوانب النوعية (هيكل النفقات) هي الأخرى المساحة المطلوبة من الاهتمام، مما أضاف بعداً آخر في التحليل المالي وذلك لدورها في تحقيق الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية، (عبد الله، وعبد الهادي، ٢٠١٦، ص: ١)

جدول رقم (١) يوضح النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية ونسبتها إلى النفقات العامة

السنوات	النفقات العامة	النفقات الاستثمارية		النفقات التشغيلية	
		إجمالي النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة	إجمالي النفقات التشغيلية	نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات العامة
٢٠٠٣	٤٩٠١٩٦١	١٢٧٠٨٠٢	٢٦	٣٦٣١١٥٩	٧٤
٢٠٠٤	٣١٥٢١٤٢٧	١٧٩١٢٤٨٠	٥٧	١٣٦٠٨٩٤٧	٤٣
٢٠٠٥	٣٠٨٣١١٤٢	١٦١٤٧٧٥٢	٥٢	١٤٦٨٣٣٩٠	٤٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٦٠٢٧٦٨٠	١٦	٣٢٧٧٨٩٩٩	٨٤
٢٠٠٧	٣٩٣٠٨٣٤٨	٦٥٨٨٥١١	١٧	٣٢٧١٩٨٣٧	٨٣
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧١٩٧	١٤٩٧٦٠١٦	٢٢	٥٢٣٠١١٨١	٧٨
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١	٩٦٤٨٦٥٨	١٧	٤٥٩٤١٠٦٣	٨٣
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	١٥٥٥٣٣٤١	٢٢	٥٤٥٨٠٨٦	٧٨
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦.٣	١٧٨٣٢١١٢	٢٣	٦٠٩٢٥٥٥٣	٧٧
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٥.٧	٢٩٣٥٠٩٥٢	٣٤	٦٩٦١٨٩٦٦	٦٦
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦.٣	٤٠٣٨٠٧٥٠	٣٤	٧٨٧٤٦٨٠٦	٦٦
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٥.٩	٢٤٩٣٠٧٦٦	٣٠	٥٨٦٢٥٤٥٩	٧٠
٢٠١٥	١١٩٤٦٢٤٢٩.٥	٤١٢١٤٠٣٧	٣٤	٧٨٢٤٨٣٩٢	٦٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (١) يوضح النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية ونسبتها إلى النفقات العامة

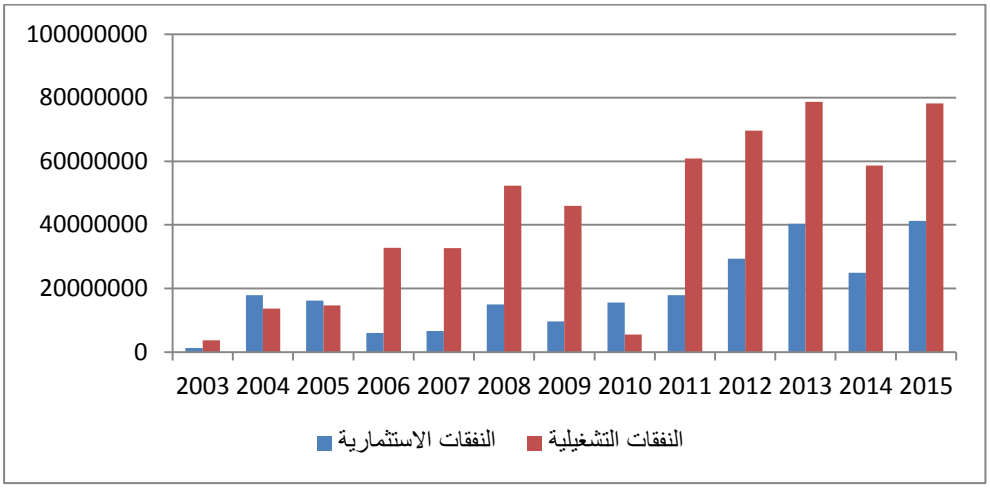

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن النفقات العامة في عام ٢٠٠٣ بلغت (٤٩٠١٩٦١) مليون دينار بعدها أخذت بالتزايد للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ لتصل إلى (٣٠٨٣١١٤٢) مليون دينار، والسبب يعود إلى زيادة الإنفاق على المشاريع الخدمية التي تعرضت إلى أضرار نتيجة حرب الخليج الثانية، وفي عام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى (٦٧٢٧٧١٩٧) مليون دينار، وذلك بسبب زيادة النفقات العسكرية، بعدها انخفضت النفقات العامة في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت (٥٥٥٨٩٢١.٠) والسبب يعود إلى الأزمة المالية والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض الإيرادات مما انعكس على النفقات العامة، بعدها أخذت بالتزايد للأعوام من ٢٠١١ – ٢٠١٢ لتصل (١٠٥١٣٩٥٧٥.٧) مليون دينار، السبب يعود إلى زيادة النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٤ انخفضت النفقات العامة لتبلغ (٨٣٥٥٦٢٢٥.٩) مليون دينار، وذلك بسبب تعرض المناطق من العراق للعدوان الإرهابي وتوقف تدفق النفط عبر ميناء جيهان التركي مما أدى إلى انخفاض الإيرادات ومن الطبيعي أي انخفاض في الإيرادات ينعكس على النفقات العامة، إذا ارتفعت النفقات العامة في عام ٢٠١٥ حيث بلغ إجمالي النفقات العامة (١١٩٤٦٢٤٢٩.٥) مليون دينار، حيث جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الإنفاق العسكري وذلك لما يتعرض إليه العراق من تدهور أمني.

وتقسم النفقات العامة إلى قسمين:

أ- النفقات الاستثمارية:

من الجدول والشكل أعلاه بلغت النفقات الاستثمارية في عام (٢٠٠٣)

(١٢٧٠٨٠٢) بنسبة (٢٦%) من إجمالي النفقات العامة. أما في عام (٢٠٠٤) فقد بلغت النفقات الاستثمارية (١٧٩١٢٤٨٠) من إجمالي النفقات العامة بنسبة (٥٧%) أما في عام (٢٠٠٥) فقد بلغت نسبة النفقات الاستثمارية (٥٢%) عندما كانت النفقات الاستثمارية (١٦١٤٧٧٥٢) وهذه الزيادة الملحوظة في النفقات الاستثمارية هي نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية. أما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغت النفقات الاستثمارية (٦٠٢٧٦٨٠) بنسبة (١٦) هذا الانخفاض نتيجة لتدهور الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى تعطيل أغلب الخطط الاستثمارية. واستمر هذا التذبذب في النفقات الاستثمارية في الأعوام (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١) ثم عادت وارتفعت النفقات الاستثمارية في عام (٢٠١٢) إذ بلغت (٢٩٣٥٠٩٥٢) بنسبة (٣٤%) حيث كانت نسبتها لعام (٢٠١٤) حيث بلغت النفقات الاستثمارية (٢٤٩٣٠٧٦٦) بنسبة (٣٠%) من مجموع النفقات العامة ثم عادت وارتفعت النفقات الاستثمارية عام ٢٠١٥ لتبلغ (٤١٢١٤٠٣٧) وبنسبة (٣٤%) من مجموع النفقات العامة. وهذا يؤثر عدم حصول تصحيح لهيكل الإنفاق العام طوال سنوات التحول الاقتصادي الذى يلاحظ عليه هيمنة النفقات التشغيلية وزيادة نسبتها على النفقات الاستثمارية في الموازنة العراقية خلال فترة الدراسة للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥).

ب- النفقات التشغيلية:

هي أداة مهمة في السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً في النشاط الاقتصادي وتتوسع في تطور الدولة في الحياة الاقتصادية، ويتضمن الإنفاق الجاري (التشغيلي) مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وأيضاً الموجودات غير المالية كما تتضمن الرواتب التقاعدية والفوائد والإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية وغيرها، (عبادي، والزيادي، ٢٠١٥، ص: ١٣٨)

فبموجب التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للنفقات التشغيلية لعام ٢٠٠٧ يمكننا تلخيص الحسابات الرئيسية بالآتي، (وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ص: ٥٦)

١- الموجودات غير المالية: والتي تتمثل في شراء المواد الرأسمالية المعتادة والضرورية ليس عمل وزارة أو إدارة وهذه النفقات لا تمثل مشروعاً رأسمالياً واستثمارياً فالإنفاق المخصص لشراء مركبات جديدة مثلاً تدرج ضمن وتحت هذا البند.

٢- السلع والخدمات: هذا الحساب كافة نفقات المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات كما تدرج تخصيصات السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج سلع

وخدمات تستهلكها الإدارات الحكومية.

٣- الفوائد: وتتمثل الفوائد المستحقة عن الدين العام وفوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية.

٤- الإعانات: وتتمثل تخصيصات الدعم المقدم للمزارعين والشركات العامة التى يتم نقل خدمات منتسبيها ودعم المزارعين لإقليم كردستان وشركات الكهرباء والشركات الأخرى التابعة لإقليم كردستان.

٥- المنح: وتشمل تخصيصات الالتزامات الخارجية العربية والدولية والمنح المقدمة للمؤسسات الخدمية والثقافية والإعلامية والجمعيات الإنسانية.

٦- المصروفات الأخرى: وتشمل احتياطي الطوارئ وتعويضات الحرب مع الكويت... إلخ.

كما تجدر الإشارة إلي أن النفقات التشغيلية أثناء المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) قد شهدت تراجعاً في نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة وهو ما يعد أمراً إيجابياً، حيث انخفضت نسبتها من حوالى (٧٤%) في عام (٢٠٠٣) إلى حوالى (٤٨) في عام (٢٠٠٥)، وعلى الرغم من ارتفاعها إلى حدود (٨٤%) في عام ٢٠٠٦ إلا أنها عاودت الانخفاض في الأعوام اللاحقة ولكن بشكل متذبذب إلا أنها عاودت الارتفاع في عام (٢٠١٤) إذ بلغت النفقات التشغيلية (٥٨٦٢٥٤٥٩) وبنسبة (٧٠%) من إجمالي النفقات العامة حيث هذا الارتفاع كان نتيجة لعدم إدراج مشاريع استثمارية جديدة. وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية. واحتلال الجماعات الإرهابية لبعض محافظات العراق.

أما في عام (٢٠١٥) بلغت النفقات التشغيلية (٧٨٢٤٨٣٩٢) وبنسبة (٦٦%) من إجمالي النفقات العامة وعلى الرغم من ذلك فيها ماتزال تشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن تخفيض هذه النفقات لا يتمتع بالمرونة الكافية نظراً لحساسية مكوناتها وما لذلك من تداعيات اجتماعية.

المحور الثالث: تجارب بعض الدول في توظيف النفقات العامة لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية مثال (ماليزيا)

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، فماليزيا نجحت في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

تبلغ مساحة ماليزيا ٣٢٩٧٥٨ كم٢، وهي بلدا زراعيًا فقيراً إلا من زراعة المطاط والموز حتى عام ١٩٨١، عدد سكانها أكثر من (٣٠) مليون نسمة خلال عام ٢٠١٤، ويبلغ معدل النمو السكاني (١.٥%) سنوياً، وهي ذات أصول ومعتقدات دينية مختلفة ومتباينة، وهي الآن نموذج تنموي لتجربة ناجحة يحتذي بها في البلدان النامية، وإحدى (نمور آسيا) وهو الاسم الذي أطلق على مجموعة من بلدان جنوب شرق آسيا في الربع الأخير من القرن الماضي (https://ar.wikipedia.org/wiki)

وما سبق يشير إلى أن خصائص ماليزيا كمجتمع تقترب من خصائص المجتمع المدروس (المجتمع العراقي) مما شجع الباحث على اختيار دراسة هذه التجربة لمعرفة عوامل نجاحها، إضافة إلى معرفة كيفية توظيف بنود الموازنة العامة (جانب النفقات) وتوجهاتها في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وهذا ما سيتم التطرق إليه وكما يلي:

- **عوامل النجاح والسياسات الاقتصادية:**

إن أول عوامل نجاح التنمية في ماليزيا هي المشاركة من قبل جميع أعراق المجتمع في التنمية والابتعاد عن الخلافات السياسية، وهذه أول الاعتبارات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار والاستفادة منها.

ويمكن إجمال العوامل السياسية والاقتصادية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا بالنقاط الآتية، (إبراهيم، ص: ٥٣، ٩٥).

أ- مناخ سياسي يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

ب- يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بديمقراطية توافقية في جميع الأحوال.

ج- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح من الدول الاقتصادية الخمسة الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

كما اعتمدت الحكومة الماليزية في سياساتها الاقتصادية على ضرورة تأمين البيئة اللازمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والإدارة الرشيدة، وتدريب وتطوير العمالة المؤهلة، والتركيز على التخصص الكفء للموارد المتاحة، والتوجه نحو المشاريع الاستثمارية ذات الإنتاجية العالية، من أجل توفير فرص العمل للباحثين عنها والتوجه

نحو التصنيع المحلي، وتم تخصيص الأراضي الزراعية للباحثين عن عمل لاستيعاب العمالة المتكدسة وهو ما ساعد في تحقيق دخل عن طريقها، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لاستيعاب اليد العاملة، لذا تم التوجه نحو تصنيع "الشرائح الإلكترونية" لما تتميز به من استخدام لأيدٍ عاملة كبيرة، وعلى هذا الأساس تم إعطاء إعفاءات كاملة من الضرائب لهذه الصناعات، التي عمل بها الآلاف، وتم اكتساب المهارات من خلال تلك الصناعات كالمايكرو الكترونيك أو المايكرو تشييس، كما أن من عوامل الجذب التي استخدمتها ماليزيا هي تقديم إعفاءات ضريبية تصل حتى عشر سنوات، وتم تزويد المناطق المختلفة بالبنية التحتية، والسماح بالاقتراض للمستثمرين الأجانب من البنوك المحلية، (الحبيب، ص:١٣٥).

ونرى أن جميع ما ذكر يمكن تطبيقه في المجتمع قيد الدراسة (المجتمع العراقي) خاصة بعد صدور قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، ومزاياه، شرط التخطيط الجيد، والتوجه التنموي الواعي.

كما تستمر الحكومة الماليزية في دعم القطاع الخاص عن طريق القروض المُيسرة للقطاع مع الاهتمام في ذات الوقت بتقديم أجود الخدمات إلى المواطن، ودعَّمت مشروع الخصخصة، كما ان العامل الرئيسي في نجاح التجربة الماليزية هو الاهتمام بجودة التعليم، على الرغم أن ماليزيا عقب انتهاء الاحتلال لم يكن بها سوى جامعة واحدة ولكنها أصرت على إيفاد بعثات للتعلم في الخارج، وماليزيا الآن تضم الكثير من الجامعات الخاصة والحكومية.

ومن أهم الإجراءات الأخرى التي تبنتها الحكومة الماليزية هي التعامل مع مشاكلها وأزماتها المالية ذاتياً، دون الرجوع لنصائح صندوق النقد الدولي وفيما يلي أبرز الاتجاهات والسياسات المتخذة من قبل الحكومة الماليزية لمعالجة مشاكلها' (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩، ص:١٢٦)

١. تدخل الدولة بقوة من خلال آليات السوق، في سوق العملات والبورصة لدعم العملة الماليزية وبورصة كولالمبور، وقد أسست الحكومة صندوقاً رأسماله ٢٠ مليار دولار لتحقيق التوازن في البورصة من خلال التدخل مشترياً للأسهم لمنع انهيار أسعارها لمستويات تقل عن قيمتها الحقيقية بكثير. لكن أسعار الأسهم الماليزية فقدت نحو ٥٦.٦% من قيمتها خلال عام ١٩٩٨، ونحو ١٩.٩% من قيمتها خلال عام ١٩٩٨، أما إذا قدرت بالدولار الأمريكي فإن تلك الأسهم فقدت نحو ٧٤.٧% من قيمتها عام ١٩٩٨، كما فقدت نحو ١٨% من قيمتها خلال عام

١٩٩٨. وهذا يعني بوضوح أن الصندوق الحكومي الماليزي لحماية أسعار الأسهم لم يكن فعالاً في حمايتها، أو أن مجمل عوامل الضعف التي تجر الأسهم الماليزية للانحدار كان أقوى من قدرة الصندوق الماليزي الحكومي على الحفاظ على أسعار تلك الأسهم. وعلى العكس من ذلك أثبت تدخل الدولة الماليزية لحماية العملة المحلية فعالية مؤثرة. فبعد أن فقدت العملة قرابة ٤٠% من سعرها مقابل الدولار في عام ١٩٩٧، تمكنت من الثبات ثم الصعود بنسبة ٥% أمام الدولار خلال عام ١٩٩٨.

٢. رفع أسعار الفائدة بشكل محدود من ٧.٣٦% قبل الأزمة إلى ٨.٦٦% في الربع الأخير من عام ١٩٩٧، ثم ٩.٤٣% في كانون الثاني عام ١٩٩٨، ثم إلى ١١% في آب من العام نفسه، وذلك بالتوازي مع التغيرات في معدل التضخم الذي ارتفع من ٢.٤% إلى ٦.٢% في شباط ١٩٩٨، واستقر في النهاية عند مستوى ٦% خلال عام ١٩٩٨ بأكمله. وكان الهدف الأساسي من هذا الرفع التدريجي والمعتدل هو إبقاء سعر الفائدة إيجابياً بصورة تنافسية مع العملات الأخرى في ظل تزايد معدل التضخم، وكذلك للتأكيد على صلابة الحكومة الماليزية في الدفاع عن العملة المحلية دون اللجوء إلى مضاعفة أسعار الفائدة بلا مبرر، والذي يولد فقدان الثقة في العملة على نحو ما حدث في إندونيسيا. وقد ساعدت السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الماليزية على حكم العملة والسيطرة على الضغوط التضخمية مع الإبقاء على معدل نمو إيجابي على نحو ما سنرى عند تعرضنا لنتائج تطبيق ماليزيا لبرنامجها الذاتي للإنقاذ المالي في فقرات لاحقة.

٣. خفض الإنفاق العام وتركيز التخفيض في تأجيل مشروعات البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها والتي تعد ضرورية في ظروف الأزمة المالية الماليزية بشكل خاص. وبهذه الطريقة تم ضبط الميزانية دون الحاجة لإجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي الشديد الأهمية في أوقات الأزمات الاقتصادية بصفة خاصة، كما فرضت السلطات الماليزية على القطاع الخاص المشاركة في تخفيض معاناة المواطنين بصفة عامة، من خلال تخفيض الرسوم المرورية على الطرق التي تملك الشركات الخاصة امتياز الإشراف عليها وذلك مقابل منح تلك الشركات فترات امتياز أطول على تلك الطرق. وساهمت هذه الإجراءات المالية في مجملها في تخفيف الضغوط التضخمية وفي تحسين الأداء المالي.

٤. إعداد البنك المركزي الماليزي خطة في بداية ١٩٩٨ لإعادة هيكلة القطاع المالي

الذي انطلقت منه شرارة الأزمة، وهي تقوم على أساس زيادة إشراف الدولة على البنوك عامة لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي، كما تقضي باندماج الشركات المالية المتعثرة في الشركات المالية الكبرى، علماً أن أكبر (٦) شركات مالية ماليزية كانت تسيطر قبل الأزمة المالية التي ضربت ماليزيا في صيف عام ١٩٩٧ على نحو ٧٠% من أعمال الشركات المالية في ذلك البلد. ومع عمليات الاندماج التي خطط لها البنك المركزي الماليزي فإن تلك الشركات الـ (٦) سوف تسيطر على أكثر من ٩٠% من أعمال الشركات المالية في ماليزيا. وتستهدف هذه الخطة بث الثقة من القطاع المالي والمصرفي، وتأكيد وقوف الدولة وراءه وضمانها لسلامته، وعملها على زيادة قوى المؤسسات المالية وقدرتها على المنافسة. ولكن يؤخذ على هذه الخطة أنها أدت إلى احتكار ٦ شركات مالية للنشاط المالي في ماليزيا وإن كان ذلك يتوازى مع موجة عالمية هائلة من الاندماجيات التي خلقت احتكارات مالية واقتصادية عملاقة في أوربا والولايات المتحدة. ويكمن سر النجاح الاقتصادي الذي حققته ماليزيا خلال العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ في الإجراءات الحمائية العاجلة التي اتخذتها الحكومة وفي مقدمتها تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار (الدولار= ٣.٨ ريجنت) ومنع تحويلها إلى الخارج، وفرض قيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا، وخفض الإنفاق الحكومي العام، وفتح الشركات والمؤسسات المراد تخصيصها أمام الماليزيين وليس أمام الشركات الأجنبية، وتقديم إعفاءات ضريبية مشجعة ولا تزال الحكومة الماليزية متمسكة حتى الآن بتطبيق هذا الإجراء، وذلك لسببين، (حمودي، نقلا من http://www.Islam online.Net)

الأول– أنها كانت ناجحة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ولاسيما في وقف تدهور قيمة العملة، ووضع البلاد على طريق النمو والتقدم الاقتصادي من جديد. فقد حفزت السياسات المالية بالحوافز الضريبية التي طبقت خلال هذين العامين الطلب الداخلي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري.

الثاني– لمنع آية محاولات جديدة للمضاربة على العملة وتخفيض قيمتها من خلال فرض قيود معينة.

- **توظيف بنود الموازنة العامة (جانب النفقات) في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية لماليزيا:**

١- الإنفاق العام على التعليم:

إن الإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة على حدٍ سواء)، وإدارة العملية التعليمية، والتحويلات/ الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة). ويمكن توضيح مؤشرات الإنفاق على التعليم وفق الجدول أدناه.

جدول رقم (٢) نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

السنوات	القيمة	تغيير %
٢٠٠٤	٥.٩	-٢١.٠٥ %
٢٠٠٦	٤.٥	-٢٤.٢٨ %
٢٠٠٧	٤.٤	-٢.٥٢ %
٢٠٠٨	٤.٠	-٩.٤٧ %
٢٠٠٩	٦.٠	٥٠.٩٢ %
٢٠١٠	٥.٠	-١٦.٨٧ %
٢٠١١	٥.٨	١٦.٠٤ %
٢٠١٣	٦.١	٥.٧٤ %

Source: http://ar.knoema.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة إنفاق على التعليم كان في عام ٢٠١٣ بقيمة (٦.١%) من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغ أدناها في عام ٢٠٠٨ بقيمة (٤%) وكمتوسط خلال الأعوام المذكورة أعلاه بلغ الإنفاق على التعليم ما قيمته (٦%) تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

٢- الإنفاق على الصحة:

يمثل الجدول الآتي مؤشرات الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة كنسبة مئوية

من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٣) نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنوات	القيمة	تغيير %
٢٠٠٤	٣.٧	-٥.٢٩ %
٢٠٠٥	٣.٣	-١٢.١٠ %
٢٠٠٦	٣.٧	١١.٠١ %
٢٠٠٧	٣.٦	-١.٣٣ %
٢٠٠٨	٣.٥	-٣.٧٣ %
٢٠٠٩	٤.٠	١٤.٥٠ %
٢٠١٠	٤.٠	٠.٤٠ %
٢٠١١	٣.٩	-٢.٥٧ %
٢٠١٢	٤.٠	٣.١٨ %
٢٠١٣	٤.٠	٠.١٧ %
٢٠١٤	٤.٢	٣.٧٦ %

Source: http://ar.knoema.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة إنفاق على قطاع الصحة كان (٤.٢%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٤، بينما بلغت تلك النسبة أدناها خلال عام ٢٠٠٥ بنسبة (٣.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وعند حساب متوسط الإنفاق على الصحة للأعوام المذكورة أعلاه نجد أنه بلغ (٤%) تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الإنفاق على البحث والتطوير:

يتم توجه النفقات العامة إلى مجال البحث والتطوير والعمل الإبداعي الذي يتم القيام به منهجيًا لزيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة البشرية، والثقافة، والمجتمع،

واستخدام المعرفة للتطبيقات الجديدة، ويوضح الجدول أدنا البيانات التي توضح حجم الإنفاق على هذا الجانب.

جدول رقم (٤) نسبة الإنفاق العام على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنوات	القيمة %	تغيير %
٢٠٠٤	٠.٦	% ٨.٠٧-
٢٠٠٦	٠.٦	% ١.٨٦
٢٠٠٨	٠.٨	% ٢٩.٠٣
٢٠٠٩	١.٠	% ٢٨.١٠
٢٠١٠	١.٠	% ٢.٥٨
٢٠١١	١.٠	% ٠.٢٦-
٢٠١٢	١.١	% ٥.٧٤
٢٠١٤	١.٣	% ١٥.٥٥

Source: http://ar.knoema.com

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الإنفاق على البحث والتطوير خلال السنوات المذكورة أعلاه بلغ (١%) تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن عرض جانب الإنفاق على تكوين رأس المال (نفقات استثمارية) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (٥) بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

السنوات	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٥	٣.٦	٣.٠	٥.٠
٢٠٠٦	٣.٣	٣.٦	٥.٦
٢٠٠٧	٣.٢	٢.٠	٦.٣

٢٠٠٨	٣.٣	٥.٤	٤.٨
٢٠٠٩	٣.٧	٠.٦	١.٥-
٢٠١٠	٣.٣	١.٧	٧.٥
٢٠١١	٣.١	٣.٢	٥.٣
٢٠١٢	٣.٠	١.٧	٥.٥
٢٠١٣	٣.١	٢.١	٤.٧
٢٠١٤	٢.٩	٣.١	٦.٠
٢٠١٥	٣.٢	٢.١	٥.٠
٢٠١٦	٣.٢	٢.١	٤.٣

Source: http://ar.knoema.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدلات البطالة في ماليزيا لم تتجاوز نسبة (٣.٧%) طيلة السنوات المذكورة أعلاه، وبلغت أدنى معدل بطالة لها نسبة (٢.٩%) في عام ٢٠١٤، بينما كان أعلى معدل بطالة في عام ٢٠٠٩ بنسبة (٣.٧%) نتيجة لآثار الأزمة العالمية، أما عن معدلات التضخم فنلاحظ أن أعلى معدل تضخم شهدته ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٥ -٢٠١٦) كان بنسبة (٥.٤%) في عام ٢٠٠٨ وهي سنة حدوث الأزمة المالية العالمية، بينما أدنى معدل تضخم حدث في ماليزيا للفترة المذكورة كان بنسبة (٠.٦%) في عام ٢٠٠٩ نتيجة تخفيض الإنفاق الحكومي بجانبيه الاستهلاكي والاستثماري، أما عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن أعلى معدل بلغ (٧.٥%) في عام ٢٠١٠، وأدنى معدل بلغ في عام ٢٠٠٩ حيث انخفض بنسبة (- ١.٥%) عن السنة التي قبلها، ومع ذلك يمكن القول أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا لم يقل عن (٥%) تقريبا سنوياً.

وبعد معرفة توجهات بنود الموازنة العامة (جانب النفقات) ثم معرفة واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية سابقة الذكر، سيعرض الباحث الجدول رقم (٦) الذي من خلاله يمكن بيان أثر توجهات النفقات العامة بالتركيز على الإنفاق الاستثماري في مؤشرات التنمية وكما يأتي:

جدول رقم (٦) النفقات الاستثمارية وأثرها في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الماليزية

السنوات	النفقات الاستثمارية %	معدل البطالة%	معدل التضخم%
٢٠٠٥	٢٢.٤	٣.٦	٣.٠
٢٠٠٦	٢٢.٧	٣.٣	٣.٦
٢٠٠٧	٢٣.٤	٣.٢	٢.٠
٢٠٠٨	٢١.٥	٣.٣	٥.٤
٢٠٠٩	١٧.٨	٣.٧	٠.٦
٢٠١٠	٢٣.٤	٣.٣	١.٧
٢٠١١	٢٣.٢	٣.١	٣.٢
٢٠١٢	٢٥.٧	٣.٠	١.٧
٢٠١٣	٢٥.٩	٣.١	٢.١
٢٠١٤	٢٥.٠	٢.٩	٣.١
٢٠١٥	٢٥.١	٣.٢	٢.١

Source: http://ar.knoema.com

من خلال الجدول أعلاه يمكن توضيح أثر توجهات الإنفاق الاستثماري كأحد بنود الموازنة العامة لماليزيا في مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث نلاحظ أن تركيز الحكومة الماليزية واهتمامها بالتكوين الرأسمالي (الإنفاق الاستثماري) ساهم بشكل واضح في تحسين مؤشرات التنمية، والجدول أعلاه يكشف العلاقة الارتباطية بين الإنفاق الاستثماري ومؤشرات التنمية، حيث إن زيادة الإنفاق الاستثماري أدى إلى تحسن مؤشرات التنمية وبالأخص معدلات البطالة، ففي عام ٢٠٠٥ كان حجم الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة (٢٢.٤%) بينما بلغ معدل البطالة لنفس السنة (٣.٦%) ومعدل التضخم بنسبة (٣%) وعند زيادة الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠٠٦ الى (٢٢.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة الى (٣.٣%) ونتيجة لزيادة معدلات التوظيف ارتفع معدل التضخم إلى (٣.٦) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠٠٧

بنسبة (٢٣.٤%) أحدث تحسن في معدل البطالة بحيث بلغت(٣.٢%)، وكذلك هو الحال لعام ٢٠١٢ حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة (٢٥.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى تخفيض معدل البطالة إلى (٣%) ، وهكذا نلاحظ أن التوجه نحو زيادة حجم الإنفاق الاستثماري من قبل الحكومة الماليزية أثر وبشكل مناسب في تحسن معدلات البطالة بوصفه أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ويرى الباحث أن التركيز على هذه التجربة سوف يساهم بدرجة كبيرة في التوجه نحو تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية وهذا ما اعتمد من قبل التجربة السابقة، لذا سيتم تحليل بنود النفقات العامة في العراق ضمن دراستنا الحالية من أجل معرفة أوجه التشابه أو الاختلاف من حيث الاهتمام بتوجيه النفقات، والسياسات الحكومية المتبعة في توجهاتها التنموية.

المحور الرابع: قياس أثر النفقات العامة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)

النفقات:

النموذج الأول:

توصيف النموذج: يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٥.

وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

المتغير التابع: لوغاريتم البطالة (LY1).

المتغيرات المستقلة: لوغاريتم النفقات (LX2)

معادلة نموذج الانحدار: أولاً بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط أن:

جدول رقم (٧) معامل الارتباط

Probability	النفقات العامة
البطالة	-0.9165
	0.0000

فقد تبين أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين لوغاريتم المستقل النفقات العامة (LX2) ولوغاريتم البطالة التابع (LY1) حيث بلغت قيمة الارتباط (917.-) عند مستوى ثقة (99.) وهو ارتباط عكسي قوى شبه تام ومن ثم يمكن عمل نموذج الانحدار بطريقة الانحدار المباشر لتوفر أول شروط تحليل الانحدار.

ثانياً: معادلة النموذج:

جدول رقم (٨) معاملات النموذج

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	اختبار ت	المعنوية
لوغاريتم النفقات	-0.408203	0.053721	-7.598634	0.0000
الثابت	10.07789	0.958811	10.51081	0.0000

ومن الجدول السابق يتضح أن متغير لوغاريتم النفقات (LX2) يؤثر تأثيراً عكسياً على لوغاريتم البطالة (LY1) عند مستوى ثقة (.99) حيث بلغت معنوية المتغير (.000) وهى قيمة معنوية أقل من مستوى الخطأ (.01) وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للوغاريتم البطالة (LY1) فقد وجد أنها تساوى (.840) وهى نسبة تفسير قوية تشير إلى أن لوغاريتم النفقات يفسر (84.0%) من التغيرات التي تحدث للوغاريتم البطالة (LY1). وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.603) ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (٢) اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج ككل

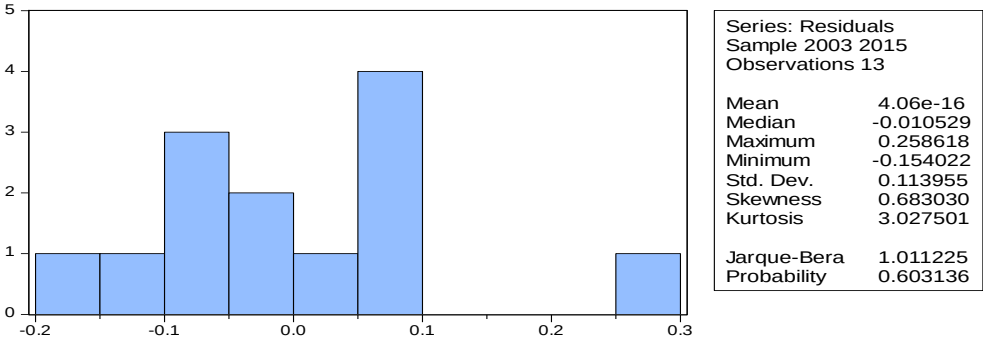

أيضاً نجد أن اختبار (F) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (57.74) بمعنوية تساوى (.000) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (.99) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد إن قيمة (F) التي بلغت (0.765) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (.493) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض.

اختبار الفروض للمعاملات: ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:

Estimation Equation:

==========

LY1 = C (1)*LX2 + C (2)

C (1) ترمز إلى معامل بيتا للمتغير لوغاريتم النفقات (LX2).

C (2) ترمز إلى المقدار الثابت

LY1 = -0.40820289723*LX2 + 10.0778881958

شكل رقم (٣) التسلسل الزمني للبيانات الفعلية والمقدرة للوغاريتم البطالة (LY1)

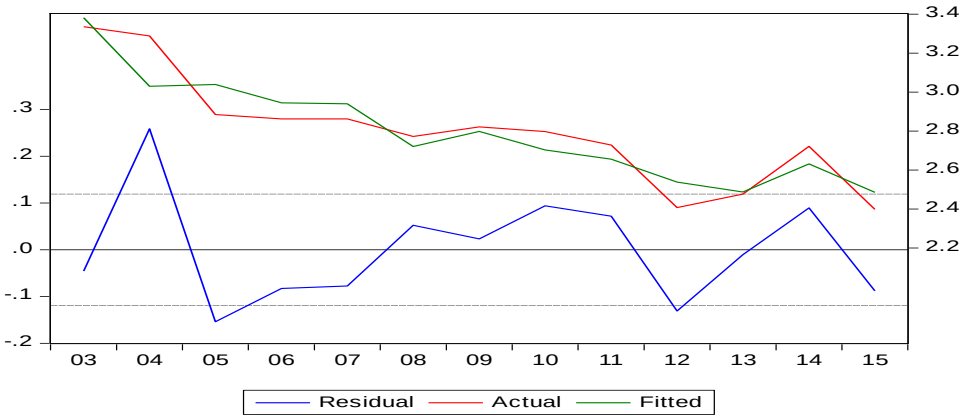

شكل رقم (٤) القدرة التنبؤية للنموذج ككل

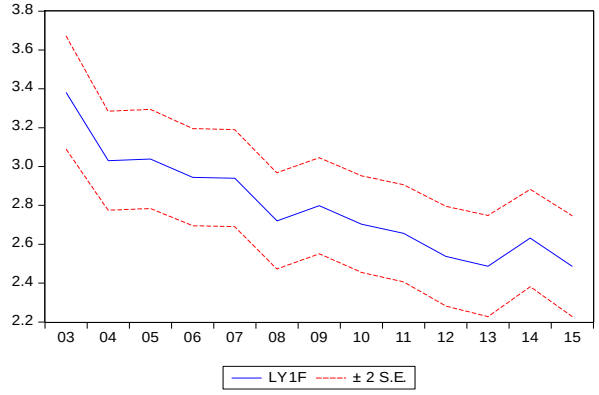

Forecast: LY1F	
Actual: LY1	
Forecast sample: 2003 2015	
Included observations: 13	
Root Mean Squared Error	0.109485
Mean Absolute Error	0.090669
Mean Abs. Percent Error	3.207255
Theil Inequality Coefficient	0.019489
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.043568
Covariance Proportion	0.956432

ويشير الشكل السابق إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من (0.10) حيث بلغت قيمته (0.019) ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية، وعليه فقد تم قبول الفرض القائل بوجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للوغاريتم الإيرادات (LX2) على لوغاريتم البطالة

(LY1).

النموذج الثاني:

توصيف النموذج: يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٥.

وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

المتغير التابع: لوغاريتم التضخم(LY2).

المتغيرات المستقلة: لوغاريتم النفقات (LX2)

معادلة نموذج الانحدار: أولاً بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط أن:

جدول رقم (٩) معامل الارتباط

Probability	النفقات العامة
التضخم	0.9657
	0.0000

فقد تبين أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين لوغاريتم المستقل النفقات العامة (LX2) ولوغاريتم التابع التضخم (LY2) حيث بلغت قيمة الارتباط (966.) عند مستوى ثقة (99.) وهو ارتباط إيجابي قوى شبه تام ومن ثم يمكن عمل نموذج الانحدار بطريقة الانحدار المباشر لتوفر أولى شروط تحليل الانحدار.

ثانياً: معادلة النموذج:

جدول رقم (١٠) معاملات النموذج

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار ت	المعنوية
لوغاريتم النفقات	2.481717	0.222521	11.15273	0.0000
الثابت	-42.45580	4.010978	-10.58490	0.0000

ومن الجدول السابق يتضح أن متغير لوغاريتم النفقات (LX2) يؤثر تأثيراً عكسياً على لوغاريتم التضخم (LY2) عند مستوى ثقة (99.) حيث بلغت معنوية المتغير (000.) وهى قيمة معنوية أقل من مستوى الخطأ (01.) وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للوغاريتم التضخم (LY2) فقد وجد أنها تساوى (933.) وهى نسبة تفسير قوية تشير إلى أن لوغاريتم النفقات يفسر (93.3%) من التغيرات التي تحدث للوغاريتم التضخم(LY2). وهذا

مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.839) ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (٥) اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج ككل

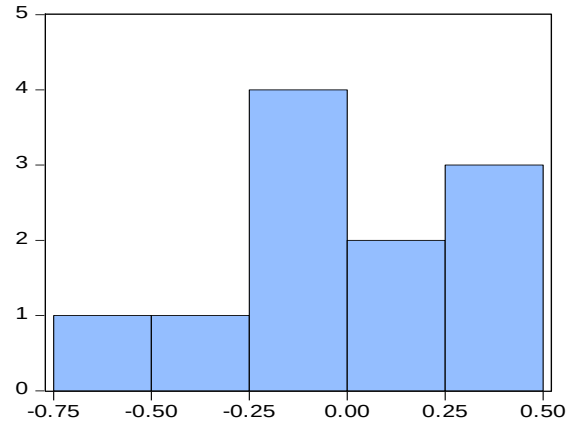

أيضًا نجد أن اختبار (F) كان معنوياً حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (124.38) بمعنوية تساوى (000.) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول أن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (99.) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات.

وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (F) التي بلغت (0.471) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (643.) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواق وبعضها البعض.

اختبار الفروض للمعاملات: ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:

Estimation Equation:

==========

LY2 = C (1)*LX2 + C (2)

C (1) ترمز إلى معامل بيتا للمتغير لوغاريتم النفقات (LX2).

C (2) ترمز إلى المقدار الثابت

LY2 = 2.4817169039*LX2 - 42.4558041998

شكل رقم (٦) التسلسل الزمنى للبيانات الفعلية والمقدرة للوغاريتم التضخم (LY2)

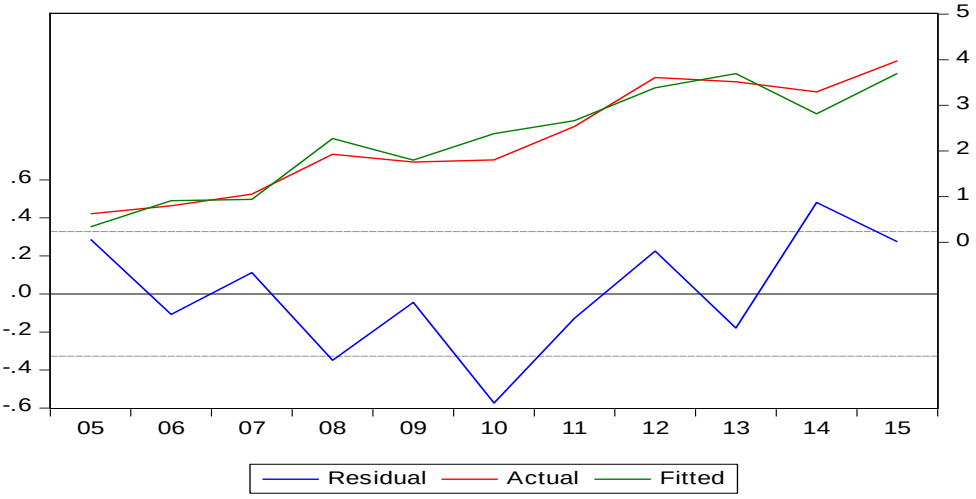

شكل رقم (٧) القدرة التنبؤية للنموذج ككل

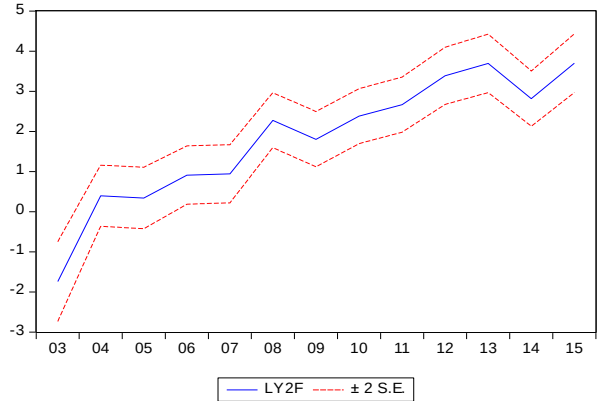

Forecast: LY2F	
Actual: LY2	
Forecast sample: 2003 2015	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.296198
Mean Absolute Error	0.251043
Mean Abs. Percent Error	14.56591
Theil Inequality Coefficient	0.058624
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.017463
Covariance Proportion	0.982537

ويشير الشكل السابق إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من (0.10) حيث بلغت قيمته (0.059) ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

وعليه فقد تم قبول الفرض القائل بوجود أثر معنوي ذات دلالة إحصائية للوغاريتم النفقات (LX2) على لوغاريتم التضخم (LY2).

النموذج الثالث:

توصيف النموذج: يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٥.

وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3).
المتغيرات المستقلة: لوغاريتم النفقات (LX2)
معادلة نموذج الانحدار: أولاً: بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط أن:

جدول رقم (١١) معامل الارتباط

Probability	النفقات العامة
الناتج المحلي الإجمالي	0.9845
	0.0000

فقد تبين أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين لوغاريتم المستقل النفقات (LX2) ولوغاريتم التابع الناتج المحلي الإجمالي (LY3) حيث بلغت قيمة الارتباط (.985) عند مستوى ثقة (.99) وهو ارتباط إيجابي قوى تام ومن ثم يمكن عمل نموذج الانحدار بطريقة الانحدار المباشر لتوفر أولى شروط تحليل الانحدار.

ثانياً: معادلة النموذج:

جدول رقم (١٢) معاملات النموذج

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار ت	المعنوية
لوغاريتم النفقات	0.447952	0.024057	18.62065	0.0000
الثابت	2.906670	0.429368	6.769645	0.0000

ومن الجدول السابق يتضح أن متغير لوغاريتم النفقات (LX2) يؤثر تأثيراً عكسياً على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3) عند مستوى ثقة (.99) حيث بلغت معنوية المتغير (.000) وهي قيمة معنوية أقل من مستوى الخطأ (.01) وبالنظر الى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3) فقد وجد أنها تساوى (.969) وهي نسبة تفسير قوية تشير إلى أن لوغاريتم النفقات يفسر (96.9%) من التغيرات التي تحدث للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3). وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.858) ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (٨) اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج ككل

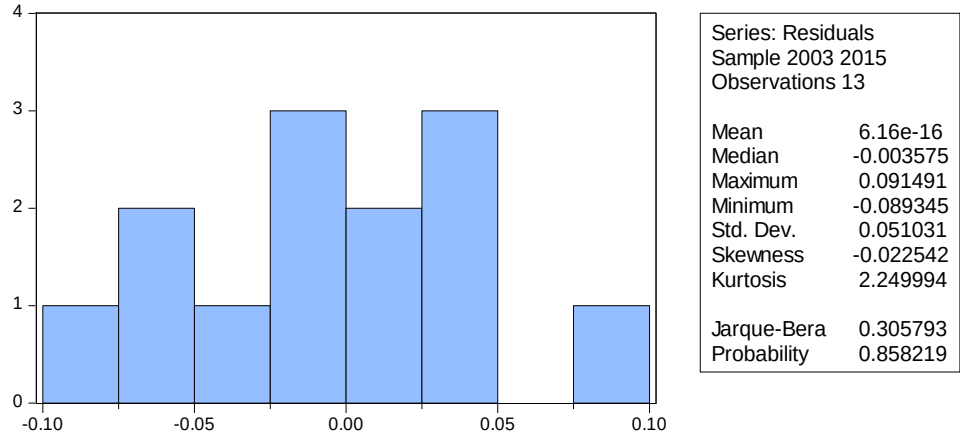

أيضًا نجد أن اختبار (F) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (346.73) بمعنوية تساوى (000.) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول، وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (99.) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (F) التي بلغت (0.471) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (643.) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض.

اختبار الفروض للمعاملات: ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:

Estimation Equation:

==========

LY3 = C (1)*LX2 + C (2)

C (1) ترمز إلى معامل بيتا للمتغير لوغاريتم النفقات (LX2).

C (2) ترمز إلى المقدار الثابت

LY3 = 0.447952473256*LX2 + 2.90666999219

شكل رقم (٩)

التسلسل الزمنى للبيانات الفعلية والمقدرة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3)

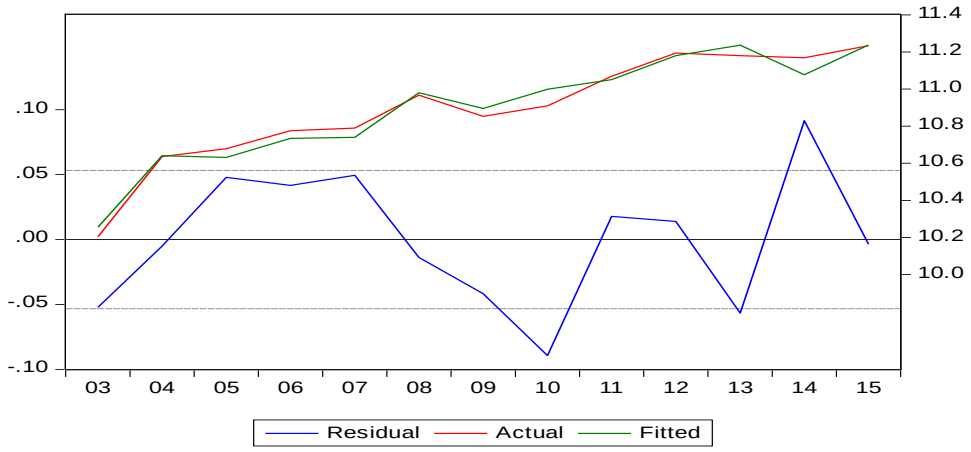

شكل رقم (١٠) القدرة التنبؤية للنموذج ككل

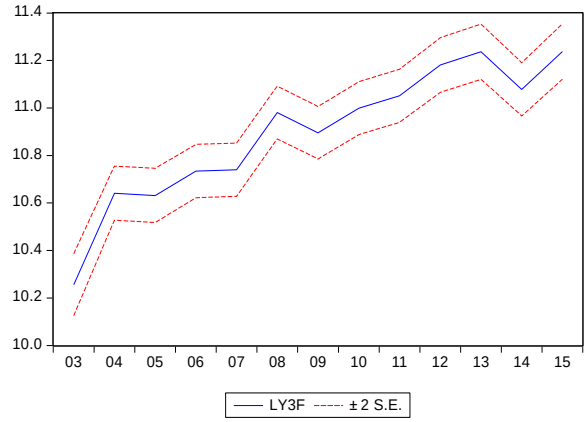

Forecast: LY3F
Actual: LY3
Forecast sample: 2003 2015
Included observations: 13

Root Mean Squared Error	0.049029
Mean Absolute Error	0.040356
Mean Abs. Percent Error	0.371159
Theil Inequality Coefficient	0.002249
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.007808
Covariance Proportion	0.992192

ويشير الشكل السابق إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من (0.10) حيث بلغت قيمته (0.002) ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية، عليه فقد تم قبول الفرض القائل بوجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للوغاريتم النفقات (LX2) على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LY3).

النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

١. تعاني السياسة الإنفاقية في العراق من خلل بنيوي واضح أصبح سمة مميزة للسياسة الإنفاقية ويتمثل هذا الخلل في التباين الكبير في توزيع النفقات العامة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية إذ تحظى النفقات التشغيلية بالنصيب الأكبر من النفقات العامة فلم تنخفض نسبتها من النفقات العامة عن (٤٣%) خلال مدة الدراسة، كما يشتمل اختلال السياسة الإنفاقية على تشوه طبيعة النفقات التشغيلية إذ تشكل النفقات الادارية والاجتماعية الحصة الأكبر من بين النفقات التشغيلية الأخرى، فضلاً عن تشوه طبيعة النفقات الاستثمارية من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الخدمية وإهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢. تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فإن ارتفاع عدد العاطلين يعد هدراً كبيراً في قوة عنصر العمل يترتب علية خسائر اقتصادية وآثار اجتماعية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع العراقي وأي مجتمع يعاني من تلك المشكلة.

٣. تعاني الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٥) من اختلالات كبيرة، وإهمال واضح للنفقات الاستثمارية المنتجة.

٤. أثبتت الدراسة الحالية إن هناك علاقة وأثر معنوي للنفقات العامة على العديد من متغيرات التنمية الاقتصادية حيث بلغ معامل الارتباط بين النفقات العامة ومؤشرات التنمية ما قيمتهُ (٩٤%) كما أن النفقات العامة كمتغير مستقل تفسر ما نسبته (٨٨%) من التغيرات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) كمتغيرات تابعة، وهذا يثبت فرضية الدراسة الحالية.

ثانيا: التوصيات:

١. على الحكومة إعادة النظر في الإنفاق العام لصالح الاستثمار وتؤكد على أهمية النمو الاقتصادي واستدامته لحل مشاكل الاقتصاد العراقي، لذا فإن جهود الموازنة العامة من الضروري أن تتركز نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل توافر بيئة اقتصادية مؤاتيه لزيادة النشاط الاقتصادي.

٢. تحقيق التناسق بين الإنفاق الاستثماري والتشغيلي، يقود إلى تحفيز الإنتاج

وتقليص البطالة وزيادة النمو في القطاع الخاص والنهوض ببرامج البنى التحتية وقطع أشواط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتطلب وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم قائمة على أساس التخطيط الاقتصادي الكفء.

٣. العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد العراقي وتعديل هيكل النفقات الاستثمارية باتجاه القطاعات التي تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، مع الأخذ بالاعتبار حاجة تلك القطاعات من الموارد المالية من جهة، وتحقيق معدلات تنفيذية معقولة من جهة أخرى.

٤. على الجهات المسؤولة مراجعة التجارب السابقة والاستفادة العملية من نتائجها التنموية والعمل على تلافي النتائج السلبية السابقة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والاستثمار المحلي العراقي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. هوشيار معروف: التحليل الاقتصادي الكلي، عمان ـ الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٢. محمد خالد المهايني وحسن عبد الكريم سلوم: الموازنة الفيدرالية للعراق ـ الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧، مجلة الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، السنة الثلاثون ـ العدد ٦٨، ٢٠٠٨.

٣. سالم عبد الحسن رسن: قراءة في موازنات العراق الفيدرالية (الأبعاد والتطورات)، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ـ المجلد (١٠) العدد (٤)، ٢٠٠٨.

٤. عبد الكريم عبد الله وباسم عبد الهادي، فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣، العراق، ٢٠١٦.

٥. بتول مطر عبادي وعلاء حمد عبد الزيادي، تحليل أوجه الإنفاق للموازنات الفيدرالية في العراق للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣، العراق، ٢٠١٥.

٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد، ٢٠١٢.

٧. سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، استراتيجية التنمية في مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٨. فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون

المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٩. التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية.
١٠. عبد الكريم حمودي، ماليزيا – " الخروج من الأزمة بعيداً عن الصندوق "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت).
http: //www. islam online. net/io/- arabic / dow aliae – 39 / namea 2. asp.
١١. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مطبعة دار هومة، الجزائر،2008.

المراجع الأجنبية:

1- Robert Eisner: Which Budget Deficit? Some Issues of Measurement and Their Implications, the American Economic Review. Vol. 74, No. 2, Papers and Proceeding of the Ninety Sixth Annual Meeting of the American Economic Association, 2010.
2- https://ar.wikipedia.org/wiki/